تحديات تطبيق الشريعة وإقامة الدين في المجتمعات المعاصرة
دور المجتمع المدني في إقامة الدين

د. عمر الخير إبراهيم*

توطئة

هذه الورقة تهدف إلى تناول العلاقة بين المجتمع المدني والدين بصفة عامة والدين الإسلامي بصفة أخص. وتفترض الورقة أن المجتمع المدني بحكم نشأته وتطوره والدور الذي يقوم به في تحقيق مصالح المجتمع عامة، أن له دورا محوريا في تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية بالتالي في تعزيز قيم التدين لدى أفراد المجتمع. عليه تتبنى الورقة منهجا يركز على تعريف وتبيان المفاهيم الرئيسة مثل؛ مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدين، ومن ثم النظر في المفاهيم ذات الصلة بالموضوع مثل؛ الدولة، الأمة، الحرية، العلمانية، .. الخ وذلك بحثا عن أوجه الاتفاق والاختلاف في محاولة لتطوير رؤية تعزز من دور المجتمع المدني في تمكين قيم الدين في المجتمع والدولة.

بالضرورة التأكيد على أن الورقة لا تحاول تأصيل أو أسلمه المجتمع المدني وإنما هي محاولة للفت الانتباه إلى أن المجتمع المدني بحكم فلسفته ومنهجه يمتلك مقومات داخلية أخلاقية واجتماعية تسمح له بالقيام بأدوار مختلفة أهمها المحافظة على الدين والقيم الأخلاقية ومصالح المجتمع الكلية المختلفة دون تغول على حقوق أفراده، مجموعاته أو الأقليات به. وهي ميزة خاصة بالمجتمع المدني وتشكله بالتالي ليست قابلة أو خاضعة لأي تحوير أو تشويه أو حتى استغلال سواء ممن هم خارجه أو ممن هم بداخله.

المجتمع المدني: المفهوم النظري والدلالات التطبيقية

للتعرف على مفهوم المجتمع المدني نحتاج النظر في معاجم وقواميس اللغة من ناحية، والإطلاع على ما ورد من تعريفات بواسطة الآخرين لضمان الإحاطة الشاملة بالمفهوم والتعمق في حقائقه وأبعاده.

مفردة (مدني) في اللغة وردت منسوبة إلى المدنية والمدينة وقصد بها التمدن والحضرية؛ ويقال فلان متمدن أي متحضر. وفي مجال علم الاجتماع يقال إن المجتمع المدني هو: "الْمُجْتَمَعُ الَّذِي تَكَوَّنَتْ مُؤَسَّسَاتُهُ وَجَمْعِيَّاتُهُ الْحَضَرِيَّةُ"، أو "مؤسَّسات المجتمع المستقلَّة عن سلطة الدَّولة التي تقوم العلاقات بينها على أساس رابطة اختياريّة طوعيّة، مثل النِّقابات والأحزاب والجمعيّات الأهليّة ومنظَّمات حقوق الإنسان".[1] ورغم اختلاف البعض حول مفاهيم المدنية والتحضر إلا أنها في مجملها تشير إما إلى عقلية وذهنية في التفكير أو إشارة إلى سلوكيات واستخدامات لأدوات الحضارة الحديثة. ولكن هناك من ذهب أكثر ليؤكد على أهمية البعد الذهني والعقلي وتأثيره حتى على واقعنا الحالي، قائلا بأن الخلط بين مفهوم التمدن والتحضر كان سببا في تأخر مجتمعاتنا العربية والإسلامية:

---

* أستاذ مساعد –معهد إسلام المعرفة –جامعة الجزيرة.

[1] أنظر: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/مدني

(إشكالية مجتمعاتنا تتبدى في أن مفهومي "التحضر" و "التمدن" قد اختلطا تماماً في الأذهان بحيث أصبحا شيئاً واحداً على مستويي المضمون والممارسة. فالتحضر أصبح مساويا في المعنى للتمدن ومرادف له، وكل السلوكيات الرسمية والشعبية، سواء في الخطاب أو الممارسات، أصبحت تعكس بشكل واضح هذا الخلط في المفهوم والقناعات. فبينما أصبح نمط حياتنا أكثر تمدناً وأكثر راحة باستخدام أدوات المدنية، بقي نمط تفكيرنا وقناعاتنا، وفي مظاهر كثيرة حتى تصرفاتنا، كما كان عليه تماماً منذ سبعين أو ثمانين سنة على أقل تقدير، وبقيت صراعاتنا الفكرية تماماً كما هي منذ أكثر من الف سنة على الأقل، وبقيت مواضيعها كما هي تماماً. هذا الخلط والتطابق في مجتمعاتنا بين هذين المفهومين، مفهومي التحضر والتمدن، هو السبب الرئيس في تأخرنا على أكثر من جانب وصعيد. فلا تزال أعراف ومفاهيم "القبيلة" و "القرية "وأدواتهما وأساليبهما تسيطر على جوانب كثيرة من أول مستوى في الهرم السياسي ونهاية بالفرد العادي وتصرفاته في داخل مجتمعه مع ما يصاحب ذلك من مفاهيم وقناعات يتم بثها بوعي أو من دون وعي في محيط الدولة والمجتمع)[2].

وبتتبع بعض التعريفات الواردة حول مفهوم المجتمع المدني نلحظ أهمية ما ورد وأثره على طبيعة المفهوم وأبعاده. فالمفهوم في الاصطلاح يؤكد على ضرورة وجود البعدين الحضري والتمدني. فاصطلاحا المجتمع المدني حسب وجهات نظر المهتمين والأكاديميين له تعريفات كثيرة ولكنني آخذ منها التعريف الذي يقول بأنه: (المجال الذي تتلاقى فيه جماعة من المواطنين خارج إطار العائلة أو الدولة أو السوق لتدفع بمصالحها المشتركة إلى الأمام). والمجتمع المدني بهذا المفهوم يؤكد على طبيعته (المنظمة) و(التعددية) من حيث الأفكار، والقيم والمصالح وبالتالي تعدد المؤسسات التي تمثل كل هذا التنوع الفكري، القيمي والمصلحي. وأيضا ما يثري هذا التعدد في المجتمع المدني أنه يستند في عمله على قيم أساسية هي؛ التطوعية، الاستقلالية، المشاركة والتضامن. ويعرف (المجتمع المدني) على نطاق واسع بالقطاع (الثالث)، (الطوعي)، (غير الربحي) أو(المستقل)، ويتكون أساساً من أنواع مختلفة من المنظمات؛ وتشمل الجمعيات والمؤسسات والشركات غير الهادفة للربح، وشركات المنافع العامة ومنظمات التنمية والمنظمات المجتمعية أو المنظمات الدينية، والنوادي الرياضية، وجماعات الدعوة، ومنظمات الفنون والثقافة، الجمعيات الخيرية، النقابات والجمعيات المهنية، منظمات المساعدات الإنسانية والصناديق الخيرية والأحزاب السياسية

.. الخ. وعلى وجه العموم يشار إليها بمصطلح (المنظمات غير الحكومية) governmental Non- Organization. والمجتمع المدني ومكوناته في غالبها منظمات طوعية غير حكومية تسعى عبر وسائل سلمية لتحقيق الخير العام في المجتمع الذي توجد فيه.ويفترض في المكونات النأي بنفسها عن الصراعات الطائفية والحزبية والعقائدية والسياسية والدينية، إذ تدخلها ينفي عنها أهم صفتين تميزانها عن غيرها من التنظيمات وهي:الطوعية والاستقلالية voluntarism and Independence. إذاً، المجتمع المدني ووفقا للتعريف والتحديد الذي اخترناه نتوقع أن يتمتع بقبول أخلاقي ومعنوي لدى المواطن

[2] حسن محسن رمضان: "الفرق بين التمدن والتحضر"، مقالة في الحوار المتمدن، العدد (3546)، نوفمبر 2011.

والمجتمع، وسيتعزز هذا الموقع الأخلاقي والمعنوي حتى لدى الدولة والأحزاب السياسية في حال نجح في الالتزام باستقلاليته بعيدا عن تجاذبات السياسة وصراعاتها وأجنداتها العلنية والسرية. المجتمع المدني يفترض أن يكون ذا صلة أكبر بالمواطن، الأمر الذي يمنحه نفوذا أكبر في المجتمع، وبالتالي يمكن تعريفه بأنه؛ "مجموع المنظمات والمؤسسات غير الحكومية التي تعكس أو تعبر عن مصالح وإرادة المواطنين". إذاً بالضرورة المجتمع المدني يمثل ويعكس القيم الأخلاقية، الاجتماعية، المدنية والثقافة السياسية للمجتمع، ويتغذى من المعتقدات والقيم الأساسية السائدة فيه، ويساهم في تشكيل الهوية الثقافية، الاجتماعية والسياسية له، بالتالي له القدرة على التأثير على واقعه السياسي والقانوني. ومن هنا تظهر العلاقة بين المجتمع المدني، ودعوات تحكيم الشريعة الإسلامية أو العلمانية وتتأكد أهميته من خلال قدرته على التأثير في مساراتها ونتائجها. فالمجتمع المدني يمثل رقيبا على الدولة وسلطاتها باعتباره مصدرا رئيسا في تشكيل وعكس الهوية الثقافية والأخلاقية للمجتمع وفاعلا في ضمان التزام الأفراد والدولة سلوكا لا يتناقض مع القيم الأخلاقية والقانونية للمجتمع[3].

إذاً الفكرة المثالية للمجتمع المدني هي أنه ليس مع أو ضد الأنظمة والحكومات وإنما مع أو ضد السياسات التي تتبناها، ويعمل تحت سلطة الدولة ووفقا للقانون وليس خارجاً عنها بالتالي يستمد شرعيته من الإثنين؛ المجتمع والأفراد المكونين له من ناحية، والدولة وتشريعاتها وقوانينها من الناحية الأخرى. والأهم أن المجتمع المدني بطبيعته صاحب مسئولية أخلاقية تتجاوز كل الأجندات الضيقة (الجهوية، الحزبية، العنصرية، القبلية، الطائفية) لتركز على المصلحة العامة للمجتمع والدولة. عليه يتركز دور المجتمع المدني في تحقيق وحدة وتماسك المجتمع والدولة من خلال الآتي:

أولا: تحديد وتعزيز القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع

ثانيا: الاعتراف بالتنوع والاستثمار فيه

ثالثا: المحافظة على التوازن في المجتمع

رابعا: الرقابة على الدولة والشراكة معها في ذات الوقت من أجل علاقة ايجابية ومثمرة تحقق مصالح كل الأطراف؛ الدولة والمجتمع المدني والمواطن.

بناء على ما ذكر فإن المجتمع المدني يهتم أكثر بقيمة (المشاركة) ويعتبرها التحدي الحقيقي لأي نظام اجتماعي ـ سياسي، لأن في (المشاركة) تحقيق لكثير من الفوائد منها .. أنها:

- تعزز اتجاهات الصالح العام على حساب الأجندات والولاءات الضيقة (حزبية، قبلية، جهوية، طائفية ...).
- تساعد في حماية المعتقدات والقيم الدينية والأخلاقية .
- تشجع على إبراز المظالم سواء من قبل الدولة أو المجموعات الأخرى في المجتمع وجعل قوانين وممارسة السلطة أكثر عدالة.
- تمنح شرعية نسبية لسياسات وبرامج الدولة.
- تأكد على ديمقراطية الممارسة لما يتمتع به المجتمع المدني من حرية في الحركة والتعبير.

[3] فرآنك آدلوف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، ترجمة د. عبد السلام حيدر، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2009)، ص 157.

- تشجع وتعزز مشاركة المواطنين.
- ضمانة للتنمية والإستقرار السياسي.

***الإطار القانوني والوسائل التي يتبعها المجتمع المدني:**

تمثل التشريعات والدستور والقوانين الوطنية، بجانب المواثيق والقوانين الدولية المصادق عليها من قبل الدولة الإطار القانوني الذي ينظم ويحكم النشاط في المجتمع المدني. ويتبنى المجتمع المدني مجموعة من الوسائل في قيامه بأدواره المختلفة منها على سبيل المثال؛ نشر الوعي، قيادة مبادرات اجتماعية، تقديم بدائل للتشريعات والسياسات، تنظيم أنشطة مناصرة ... الخ.

الدين: المفهوم وأبعاده التطبيقية:

يعتبر مفهوم **الدين** من المفاهيم المعقدة والمبسطة في نفس الوقت وذلك ربما يعود إلى الحساسية التي تحيط بالتعاطي معه أو استخدامه. عليه سنحاول الاقتراب من المفهوم والتعرف عليه كما ورد في كثير من المراجع والكتابات ثم نعمل لاحقا على اختيار المفهوم الأكثر ملائمة لبحثنا ونتبناه باعتباره الأنسب والأمثل لفائدة البحث. ونبدأ بمدخل اللغة حيث نجد أن كلمة **الدين** مشتقة من الفعل (دان)؛ ويقال دان له أي أطاعه وانقاد له. والدينُ بالكسر: العادةُ والشأن؛ ودانَهُ ديناً، أي أذلَّه واستعبده. يقال: دِنْتُهُ فدانَ. ويقال أيضا العادة لأن النفس إذا اعتادت شيئا انقادت له؛ إذ يقولون: ما زال ذلك دَيدَنَه ودِينَه ودأْبَه وعادَتَه. والجمع للدين الأديان. والمَدينُ: العبدُ، والمَدينَةُ: الأَمَةُ، كأَنَّهما أذلّهما العمل. وهناك من يقول بأن (المدينة) مُفعلة، وسميت بذلك لأنها تقام فيها طاعة ذوي الأمر. وفي الحديث: "الكَيِّسُ من دانَ نفسَه وعَمِل لما بعد الموت. الجزاءُ والمكافأةُ. يقال: دانَهُ ديناً، أي جازاه. يقال: كما تَدينُ تُدانُ، أي كما تُجازي تُجازى، أي تُجازى بفعلك وبحسب ما عملت. وإذا تتبعنا قواميس اللغة سنجد معان كثيرة لكلمة الدين منها؛ الملك، الحكم، القضاء، العبادة، الملة .. الخ ولكننا سنكتفي بما ذكرنا ونلخص القول بأن **الدين** في اللغة بمعنى: الطاعة، الخضوع والانقياد[4].

ونأتي لمفهوم الدين كما يستخدم ويوظف في الحياة العامة حيث تشير الإحصاءات إلى الأهمية التي يحتلها الدين وسط سكان العالم؛ إذ حوالي 84% من سكان العالم ينتمون إلى أديان بينما فقط نسبة 16% من سكان العالم لا ينتمي. وبالنظر في استخدامات المفهوم يمكن ذكر بعض التعريفات التي وردت في الاصطلاح فهو قد ورد بصور مختلفة منها:

- في **ويكيبديا** عرف الدين بأنه: (نظام ثقافي أو منظومة ثقافية تتكون من سلوكيات، ممارسات، قصص وروايات، رؤى كلية، كتب مقدسة، أماكن مقدسة، أخلاق ومؤسسات مجتمعية ذات صلة بالإنسانية وترتبط بنظام الوجود)[5].
- **دوركايم** Durkheim يعرف الدين بأنه: (نظام موحد من المعتقدات والممارسات مرتبط بالأشياء المقدسة)[6].

---

[4] أنظر الباحث العربي http://www.baheth.info/all والذي يشمل في مصادره كلا من لسان العرب، مقاييس اللغة، الصحاح في اللغة، العباب الزاخر والقاموس المحيط

[5] https://en.wikipedia.org/wiki/Religion

- **فريدرش** Friedrich Schleiermacher عرف الدين بأنه: (شعور بالإعتمادية المطلقة)[7].
- آخر يعرف الدين بأنه: (الدين منظومة من المعتقدات، المشاعر والممارسات التي تبين العلاقة بين الإنسان والمقدس/الإله)
- ومنهم من عرفه بأنه: (الشرع الإلهي المتلقي عن طريق الوحي) وهذا تعريف أكثر المسلمين.

وبالتأمل في التعريفات المشار إليها يمكن القول بأن هناك **مشتركات** لجوهر المفهوم يسهل ملاحظتها ومن ثم التعامل معها وتتمثل في الآتي:

* أن الدين علاقة بين المخلوق (الإنسان) والخالق (الله)
* أن الدين نظام أو منظومة من المعتقدات والمشاعر
* أن الدين طقوس، شعائر وممارسات
* أن الدين خضوع، طاعة واعتمادية مطلقة

إذاً تعريف الدين يجب أن يستوعب كل هذه المشتركات أو معظمها على الأقل حتى يكون معبرا عن المفهوم الأشمل بحيث يجد فيه كل متدين نفسه. ولطبيعة البحث العلمية والعملية يتبنى الباحث المفهوم التالي للدين باعتباره الأقرب والأنسب في إطار البحث:

(الدين علاقة بين الإنسان والخالق، مؤطرة بنظام أو منظومة من المعتقدات، المشاعر والممارسات السلوكية والعبادية، تؤكد على وجوب خضوع الإنسان وطاعته التامة للخالق).

والتعريف المذكور بجانب التعريفات الأخرى السابقة يشير إلى صفات جامعة للأديان في إطار التجربة الإنسانية تميزها عن غيرها من العلاقات الإنسانية وهي كما يلي:

1. جماعة من المؤمنين
2. الشعور الديني (الإيمان)
3. الشعور بالانتماء والوحدة مع مجتمع المؤمنين
4. منظومة من المعتقدات والسلوكيات تؤكد خضوع الإنسان للخالق

وأيضا استنادا إلى ما تمت الإشارة إليه نجد أن الدين في الاصطلاح العام وفي كثير من الأدبيات يعرف بأنه: علاقة ارتباط والتزام بين الإنسان والخالق أو بمعنى آخر تشير إلى كل ما يعتنقه الإنسان ويعتقده ويدين به من أمور الغيب والشهادة. ولعل المعاني اللغوية والاصطلاحية للدين تؤكد على قيمته وأثره على الأفراد والمجتمع والدولة، إذ يساهم في توجيه وتنظيم سلوك الفرد والجماعة ليكون خاضعا لتعاليم وشرائع الإله الخالق التزاما نفسيا وأخلاقيا (إراديا) دون إجبار أوإكراه. وبالتالي الدين له آثار وأبعاد فردية وجماعية تؤكد كلها على المعاني المتفق عليها حوله وتعزز وجودها النقاشات التي ظلت حية منذ ظهور فكرة الدين في حياة الإنسان وحتى الآن لم تحسم ولن تحسم، طالما أن العقل الإنساني

---

[6] Durkheim, E. (1915) The Elementary Forms of the Religious Life. London: George Allen & Unwin.

[7] Hueston A. Finlay. "'Feeling of absolute dependence' or 'absolute feeling of dependence'? A question revisited". *Religious Studies* 41.1 (2005), pp.81–94.

نسبي في معرفته والحياة بكل زخمها المادي والمعنوي ستظل مستمرة. والورقة محاولة لاكتشاف مساحات الارتباط بين الدين والمجتمع المدني على وجه العموم مع التركيز أحيانا على علاقة الإسلام بالمجتمع المدني.

الدين والدولة: دروس ونماذج من الخبرة التاريخية

يثبت التاريخ والخبرة الإنسانية على وجه الأرض أن هناك قوى أعلى تدير هذا الكون وتوجهه. الدين ظل أحد دلالات وجود هذه القوى الأعلى. ويشير التعريف الذي اعتمدناه لمفهوم الدين إلى حقيقة هذه العلاقة بين الإنسان والإله أو الخالق والمخلوق؛ (الدين علاقة بين الإنسان والخالق، مؤطرة بنظام أو منظومة من المعتقدات، المشاعر والممارسات السلوكية والعبادية، تؤكد على وجوب خضوع الإنسان وطاعته التامة للخالق). ورغم أن هناك أديان عديدة معتنقة بواسطة الإنسان إلا أن أهم ما يلاحظ عليها هو التمايز في مصادرها، تعاليمها، طقوسها، وممارسات أتباعها. إذ لكل دين رؤيته، مرجعيته، طابعه ومنهجه الخاص الذي ينظم به الجماعة التي تؤمن به. أما الدولة فهي تمثل نتاجا واحتياجا طبيعيا للتجربة الإنسانية في الأرض. والدولة كمفهوم مستقل، منظور إليه تاريخياً يحمل في داخله كثيراً من بقايا ومؤثرات البيئة والظروف والإنسان. ومن هنا فإننا تحديداً حينما نذكر الدولة، نقصد حقيقة الإشارة إلى السلطة المنظمة التي تعمل على إدارة وتنظيم وتوجيه المجتمع المعني. عليه إذا كان الدين يمثل مصدراً للقيم والمبادئ والأخلاق، فإن الدولة تمثل الإطار المؤسسي الذي يناط به مسؤولية تنزيل هذه القيم والمبادئ والأخلاق على أرض الواقع. ولكن التاريخ الإنساني يؤكد أن العلاقة بين الدين والدولة، لم تكن دائما بهذه السلاسة والتقنين. بل إن الأديان السماوية على وجه التحديد؛ اليهودية والمسيحية والإسلام، اتخذت مسارات في الفهم والممارسة لطبيعة هذه العلاقة مختلفة من دين إلى آخر.

إن النظر للدولة ــ أو السلطة بمعنى أصح ــ في سياق الخبرة التاريخية يساعد على تطوير فهمنا لطبيعة العلاقة بين الدين والدولة في إطار الإسلام. فالاتجاه الغالب في كتابات المسلمين رأى العلاقة مختزلة جدا في ثنائية الفصل أو الوصل بينهما استنادا إلى نصوص قرآنية أو قراءة لسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم أو مقاربة و تماهياً مع تجارب الديانات الأخرى (اليهودية والمسيحية). وكما أشار عبد المجيد شرفي فإن فشل البعض في فهم الدولة ومكوناتها قاد إلى ضعف رؤاهم السياسية وبالتالي تفسير واقعهم السياسي والاجتماعي.8 يحتاج التحديد للعلاقة إلى مدخل منهجي أوسع يساعدنا على الغوص في التاريخ وتتبع العلامات الفارقة في هذه العلاقة منذ ظهورها وحتى اليوم. ولنقرأ هذه الفقرة لبرهان غليون يقول فيها:"خلال مرحلة طويلة من تاريخها لم تعرف المجتمعات الإنسانية أي تناقض أو تنازع بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية. فقد كان الكهنة في جميع الدول التي عرفتها بلاد الرافدين، وهي من أقدم الحضارات، وكذلك في مصر الفرعونية وآسيا القديمة، جزءاً لا يتجزأ من جهاز الدولة. بل لقد كانت الديانات عامة من أشياء الدولة والملك ولوازمهما الطبيعية. وكان تقديس الملوك، وهو أمر استمر النزوع إليه قوياً خلال القرون الوسطى، ولا يزال أيضاً في مجتمعاتنا نفسها، عنصراً جوهرياً من عناصر تكوين

[8] عبد المجيد الشرفي: "الإسلام والحداثة"، ط2،(تونس: الدار التونسية للنشر، 1991)، ص 208 – 209.

السلطة وإقامة الدولة."9 يؤكد غليون على التلازم ما بين الدين والدولة تاريخياً، أو الإيمان والسلطة. فالدين هو الذي يضفي الشرعية على السلطة ويمنحها الغطاء الذي يسمح لها باستخدام القوة في وجه رعاياها، كما هو نفسه الذي يساعدها في إخضاع رعاياها طوعا أو كرهاً. فيلاحظ أن الدين كان يوظف في خدمة الملوك والدول وتكريس السلطة لهم في أول ظهوره، ثم بعد مجئ الأديان السماوية الثلاث؛ اليهودية، المسيحية والإسلام على التوالي حدث تحولا كبيرا في المجتمعات الإنسانية بسبب الثورة المفاهيمية التي حملتها هذه الأديان التوحيدية. فالأديان الوثنية سخَرت الدين لصالح الملوك وسلطتهم دون اعتبار للإنسان بينما الأديان التوحيدية دعت إلى القطيعة مع كل تقاليد وتراث الأديان السابقة وبدأت في تأسيس ثقافة دينية جديدة. عليه كانت الدولة (السلطة) أول المتأثرين بدعوة (التوحيد) ومقتضياتها الدينية، الأمر الذي أثار الكثير من الجدل والخلاف في العلاقة بين الدين الدولة منذ ذلك التأريخ واستمرت إلى الآن وربما تظل في هذه الجدلية إلى سنوات أخرى قادمة. فالدولة الوطنية (العلمانية) في الغرب لا زالت رغم تخلصها من الإرث التاريخي للدولة الدينية القديمة، تخشى من عودة السلطة الدينية أو الكنيسة للحياة العامة.10 أما الإسلام باعتباره دينا توحيديا خاتما فقد أكد على تكريم الإنسان ورفع من قيمة الدين مقابل الدولة (السلطة). إذ يقوم الإسلام أساسا على فكرة التمييز بين الخالق والمخلوق وهي ذات الفكرة المتضمنة في تعريف الدين؛ "علاقة بين الإنسان والخالق". والإنسان المخلوق كما يشير القرآن أختار طوعا أن يكون محلا لخلافة الخالق على الأرض؛ يقول تعالى: [إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا] (الأحزاب: 72) ويلاحظ حجم المفارقة للعلاقة بين الدين والدولة في الرؤية القديمة (الوثنية)؛ وفيها استغلال تام للإنسان وللدين بواسطة الدولة، والرؤية الجديدة (التوحيدية)؛ وفيها إعلاء للدين على الدولة وقيمة حقيقية للإنسان ودوره في الكون.

يود الباحث أن يستخدم نماذج للدولة وعلاقتها بالدين كان قام بها في أطروحته لرسالة الدكتوراه بعنوان: "الإسلام والدولة القطرية" في 2008م، وذلك للتدليل على النقلة التي حدثت للعلاقة بينهما في ظل الإسلام، والتأكيد على الصلة المتميزة والمتماسكة بينهما؛ **النماذج هي:**

***النموذج الوثني للدولة:**

يمثل النموذج المرحلة السابقة على ظهور الأديان السماوية التوحيدية (اليهودية والمسيحية والإسلام)؛ ويتميز بتجاهله للإنسان، وتأليهه للملوك، واستغلاله للدين بواسطة الدولة. ومثّلت تجارب المدن والدول والممالك القديمة تعبيراً عن هذا النموذج.

وهو تجسيد للنموذج غير الديني للدولة؛ المرجعية العليا فيه للحاكم (الدولة) ، ويقوم على أساس القوة والقهر. ويؤمن بأن التفاعل ما بين الجماعة السياسية (الأمة) و(الأرض)، يتم على أسس تعلي من قيمة القوة وهو - ربما - يؤدي إلى إيجاد نموذج (شمولي) يحقق قيم إنسانية كلية وعليا. وفي هذا النموذج الدولة تركز على الأرض؛ رغبة منها في كسب مزيد من الأرض وخيراتها الظاهرة والباطنة، وبالتالي

---

9 برهان غليون: "نقد السياسة: الدولة والدين"، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2004)، ط 3، ص 23.

10 عمر الخير إبراهيم: "الإسلام والدولة القطرية: تقييم لتجربة المشروع الإسلامي السوداني"، (الخرطوم: مطبعة الخيول، 2009)، ص39 ـ 40

المصلحة المادية التي تعود للحاكم أو الدولة وتحقيقها هي القضية الأساس. والنموذج الوثني للدولة، ليس فقط لا يقوم على الاعتراف بالآخر ولا يقدره أو يحترمه، بل يقوم على مبدأ النفعية (أو الأنانية) الذي يلغي الآخر ويسعى للصراع معه وهزيمته. ويمكن وصف النموذج الوثني للدولة؛ بأنه نموذج مستقيم، يبدأ فيه المستقيم من نقطة وينتهي عند نقطة أخرى في ذات المستقيم. ولعل المؤمنين بهذا النموذج يمكن أن يمثلهم الذين لا يؤمنون بالله ولا بالبعث والحساب واليوم الآخر؛ وهم الذين أطلق عليهم القرآن "الدهريين". (أنظر الشكل التوضيحي (ب))

ملاحظات على النموذج الوثني للدولة:

- فيه غياب للإنسان (الفرد أو الأمة) في النموذج.
- وأيضا غياب للدين.
- البداية من الحاكم أو الدولة، ولكن النهاية تعتمد على قوة الدولة؛ ومن خلال ذلك يتم تحديد مساحة وعمر الدولة.
- الانتماء للدولة أساسه القوة والقهر؛ لأن الدولة تستهدف الأرض وليس الأنسان.
- الأرض (وما فيها من كنوز) تمثل القضية الأساسية للنموذج؛ وزيادتها أو نقصانها تعبير عن حالة الدولة قوة أو ضعفاً.
- يعتمد النموذج الوثني للدولة على القوة والحرب في التوسع والإنفتاح.
- النموذج لا يعترف بالآخر ولا يقدره، وتقوم علاقته معه غالباً على مبدأ الصراع.

النموذج التوحيدي للدولة:

النموذج ظهر مع الأديان السماوية؛ ويتميز بتركيزه على الإنسان وإعلائه لقيمة الدين مقابل الدولة وجعلها خادمة له وليس العكس. وتجسد النموذج فعليا في الدولة الإسلامية "التجربة النبوية والخلافة الراشدة".والنموذج التوحيدي تجسيد حي للنموذج الإسلامي للدولة؛ المرجعية العليا فيه لله (الشريعة)، ويقوم على أساس الإيمان والعقيدة والفكرة. حيث يؤمن بأن التفاعل ما بين الجماعة السياسية (الأمة) و (الأرض)، والذي يتم على أسس دينية ينبغي أن يؤدي إلى إيجاد نموذج (توحيدي) يحقق قيم الإسلام الكلية والعليا. وفي هذا النموذج الدولة تركز على الإنسان؛ رغبة في كسب مزيد من المؤمنين بالإسلام ودعوته، وبالتالي الدعوة ونشرها والعمل بها هي القضية الأساس. والنموذج السياسي التوحيدي يقوم على الاعتراف بالآخر واحترامه وتقديره باعتبار أن الإنسان وإن اختلف دينه أو عرقه أو لونه أو لغته فهو في النهاية مخلوق لله رب العالمين. والنموذج التوحيدي للدولة؛ نموذج دائري، يبدأ من نقطة وينتهي عند ذات النقطة أو بمعنى آخر يبدأ من الدين (القرآن أو الشريعة أو الله) وينتهي عنده. ولعل مفاهيم مثل البعث والحساب واليوم الآخر، كلها تشير إلى أن الإنسان يوماً ما سيعود إلى خالقه ليحاسبه على الخير أو الشر الذي عمله. (أنظر الشكل التوضيحي (أ).

ملاحظات على النموذج التوحيدي للدولة:

- الإنسان (فرداً وأمة) يمثل القضية الأساسية للنموذج.
- الانتماء للدولة إختياريا (إما إيماناً بعقيدة أو فكرة).

- النموذج دعوي يسعى باستمرار إلى توسيع دائرة المنتمين له سلماً لا حرباً (الدعوة).
- النموذج توسعي ومتمدد على مستوى الأرض سلميا؛ أي بالتفاوض والتحالف وليس بالحرب.
- النموذج يعترف بالآخر - أياً كان - ويقدره ويحترمه، وتقوم علاقته معه مبدءاً على التعاون.
- النموذج يعلي من قيمة الحرية ويؤكد بالتالي على جوهرية المبادئ الأخلاقية والإنسانية

النموذج العلماني للدولة:

ظهر النموذج في أوروبا (المسيحية) ثم انتشر في العالم (الدولة القطرية أو الوطنية)، وهو نموذج مختلط من النموذجين أعلاه ومتطور عن النموذج الوثني. ويتميز بتركيزه على الإنسان ولكن بصورة انتقائية "القومية، العرقية، اللغة، التاريخ المشترك"، ويدعو إلي إقصاء الدين عن الدولة. ظهر النموذج كردة فعل واع على تجربة النموذج الوثني التي كانت سائدة في أوروبا المسيحية مما جعله يأخذ في تكونه من النماذج السابقة له تجاوزاً للإشكاليات التي تواجهه.

يعتبر النموذج العلماني للدولة مُخْرج فرعي جاء نتاجا طبيعيا لتجارب إنسانية سابقة حدث لها نوع من التفاعل والمراجعة والإضافة الى أن وصلت مرحلة تشكل الرؤية العلمانية للحياة كلها وليست الدولة فقط. ولعل طبيعة النموذج العلماني للدولة بدلالاته السياسية والسوسيولوجية يؤكد غلبة تجربة إنسانية تاريخية أو ثقافية بعينها. ويمكن تأكيد هذه الفرضية إذا ما إستصحبنا معنا البدايات الزمانية والمكانية لظهور النموذج. فأوروبا المسيحية - أوروبا القرون الوسطى - كانت محلا لميلاد النموذج، والصراعات ما بين رجال الدين والملوك (الدولة) التي شهدتها تلك الفترة كانت سببا أساسيا ساهمت نتائجها في إعادة تشكيل الرؤية السائدة في تلك المجتمعات الأوروبية حول علاقة الدين بالحياة عامة وعلاقته بالدولة بصفة خاصة. انتهى الصراع بين رجال (الدين) والملوك (الدولة) الى إنتصار رجال الدولة على رجال الدين، مما جعلهم يفرضون شروطهم في شكل العلاقة التي ينبغي أن تكون بين الدين والدولة. كان أولى نتائجها فك الإرتباط ما بين الدين والدولة، ولما كان الدين يمثل أهم عوامل الوحدة السياسية في المجتمع الأوروبي فقد حدث شرخ كبير في مكونات وحدة الدولة أدى لاحقا الى إذكاء روح القومية والعرقية على حساب تراجع أهمية ودور الدين.

إذا يعتبر النموذج العلماني للدولة، نموذجا متطورا مقارنة بالنموذج الوثني. فالنموذج العلماني يتميز باعتماده للجماعة السياسية (الأمة) كمرجعية عليا للدولة بدلا عن (الحاكم) كما يقول بذلك النموذج الوثني. والنموذج برغم أنه يطالب بإقصاء الدين عن الدولة ولكنه - في الغالب الأعم - لا يلغيه تماما. وفيه أيضا أن الفكرة والمصلحة معا يمثلان دوافع لتخطيط وتحقيق الأهداف - بقطع النظر عن مشروعيتها - دون تحفظ على إستخدامهما للقوة والحجة أو أحدهما متى ما إقتضى الأمر ذلك. ويحظى (الإنسان - المواطن) في النموذج العلماني للدولة بقيمة عليا تجعل منه محورا للفعل السياسي أو لنشاط الدولة، ولكن النموذج لا يُولي (مطلق الإنسان) ذات القيمة. ويؤكد هذا القول الانتقائية التي يتبنى بها النموذج العلماني للدولة دعاوى مثل؛ القومية والعرقية والقطرية ... الخ. وعليه رغم أن النموذج يتيح قدرا من الحرية في إطاره إلا أنه غير متسامح مطلقا مع (الآخر) من النماذج المخالفة له. وربما تتغلب

الصفة والممارسة الديمقراطية على طبيعة النظام في هذا النموذج، ولكن لا يمنع ذلك من الإصابة بأمراض الوصاية والممارسات الشمولية.

ملاحظات على النموذج العلماني للدولة:

- الدولة فيه ذات مساحة جغرافية محددة (قطرية).
- الجماعة السياسية (الأمة) تشترك في صفات بعينها ذات أبعاد عرقية أو لغوية أو ثقافية ... الخ. والأمة هي مصدر شرعية وقوة الحاكم أو الحكومة.
- الدين ليس له دور في العملية السياسية، بل ربما يُقصى تماما من الحياة العامة.
- النموذج العلماني للدولة يُعلي من قيمة (الأنسان - المواطن)، ولا يقر أو يعترف للآخر المختلف عنه فردا كان أو جماعة أو دولة (أو نموذجا) بحق أو مصلحة إذا ما تعارضت مع حق أو مصلحة له. (إزدواجية المعايير/ العصبية).
- يعترف النموذج بحقوق المواطن والمواطنة.
- يقر النموذج بأن الديمقراطية هي الوسيلة السلمية (المشروعة) لتحقيق تداول السلطة.
- الإنتماء للدولة تحكمه عوامل الجغرافيا والعرق واللغة والتاريخ.
- في النموذج العلماني تعتبر الفكرة والمصلحة من أهم دوافع الفعل السياسي.

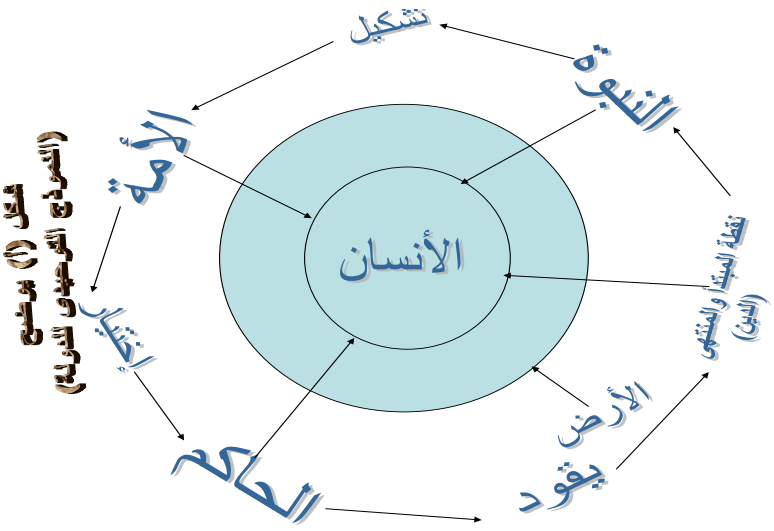

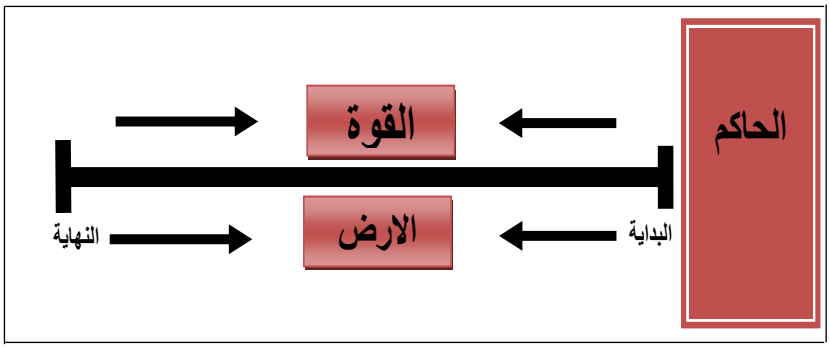

شكل (ب) يوضح النموذج الوثني للدولة

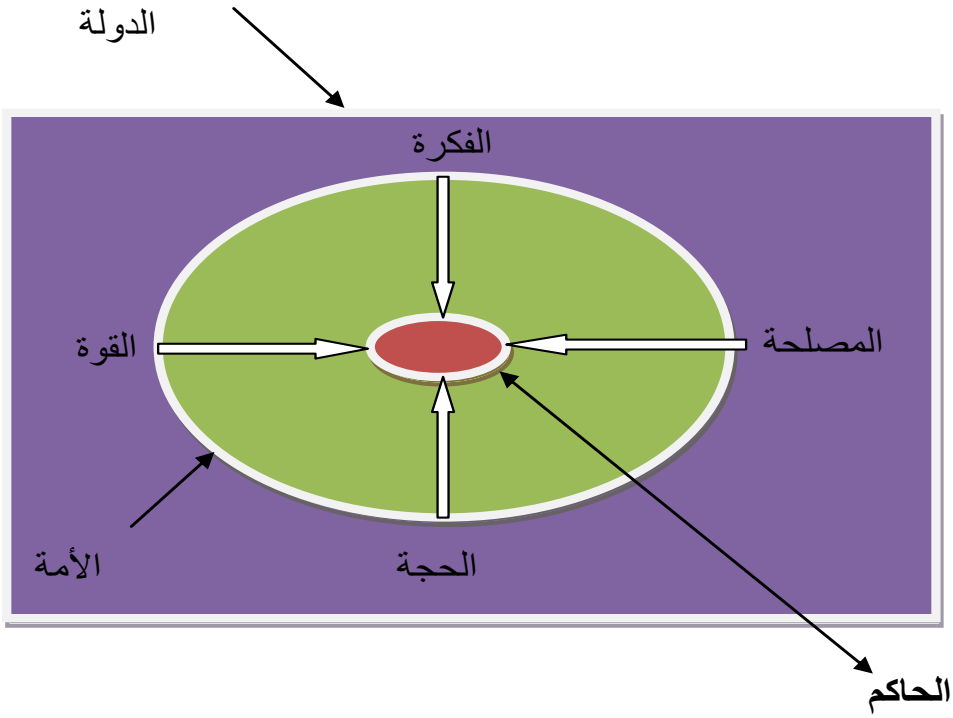

شكل (ج) يوضح النموذج العلماني للدولة

خلاصة هامة:

بناء على النماذج النظرية للعلاقة بين الدين والدولة يمكن القول بأن الإسلام يدخل في إطار النموذج التوحيدي الذي يؤكد على دور رئيسي وإيجابي للدين في تنظيم وتوجيه المجتمع والدولة؛ مؤسساتها، قوانينها وإجراءاتها. عليه تصبح مبادئ وقيم المساواة، الحرية، المسئولية والإعتراف بالآخر مؤشرا أساسيا على عالمية النموذج ومرونته في تنظيم العلاقة ليس فقط بين الدين والدولة ولكن بين

المواطن والمواطن، المواطن والدولة، الدولة والدول الأخرى. ومثلت السيرة النبوية تطبيقا عمليا لهذا النموذج بكل تفصيلاته الأخلاقية والمادية. ومهما يقال في التجربة النبوية ومثاليتها وخصوصية القائم عليها يؤكد القرآن والتاريخ أنها ألتزمت سننا وقوانين كونية يمكن إخضاعها للنظر والتأمل والإستفادة منها وتمثُّلها والإقتداء بها في كثير من جوانبها. ويظهر واضحا، أن الدين في إطار النموذج التوحيدي لا يعتمد على الدولة وأدواتها السلطوية في إنتشاره وتأثيره على المجتمع وأفراده وإنما على قناعة وإلتزام المؤمنين به وخشيتهم من الخالق أكثر من خشيتهم من الدولة أو الحاكم. فالمؤمن الفرد والحاكم المؤمن كلاهما يخضعان للخالق وبالتالي يلتزمان إراديا في سلوكهما طاعة تامة لذات المصدر الديني. إذ أن الإيمان يفرض على المؤمن إلتزاما أخلاقيا أكبر من الخوف الذي يمكن أن يتسبب فيه التلويح بالعقاب من قبل السلطة السياسية الحاكمة.

الدين والمجتمع المدني: العلاقة النظرية والتطبيق السياسي:

يمثل سؤال العلاقة بين الدين والمجتمع المدني تحديا يفرض علينا ضرورة البدء من حيث نقف الآن وليس فقط بالغوص في التاريخ لتتبع الماضي وصولا إلى الحاضر. الواقع يقول؛ هناك من يزعم وجود تعارض بين مصطلح المجتمع المدني والدين. وهؤلاء يؤسسون زعمهم على فكرة التطابق بين المجتمع المدني والدولة الأمر الذي يصنفهم ضمن المؤيدين للفكرة العلمانية. والواقع أيضا يقول بأن هناك من يتبنى وجهة النظر القائلة؛ لا تعارض بين المجتمع المدني والدين. وهؤلاء يؤسسون زعمهم على فكرة إستقلالية المجتمع المدني عن الدولة مما يضعهم في خانة معارضة للفكرة العلمانية. ولا شك أن كل موقف له نتائج مترتبة عليه سياسيا. وعليه تبقى فكرة العلمانية التي يعبر عنها مبدأ الفصل بين الدين والدولة ذات أثر من حيث نظرتها للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من ناحية، والعلاقة بين الدين والمجتمع المدني من الناحية الأخرى. وإستطرادا نشير إلى أن الأوفق لفكرة العلمانية الحديث عن الفصل بين الدين وسلطة الدولة وليس الفصل بين الدين والدولة. فالدين يخاطب مصالح الناس ويدعو إلى العدالة وكريم الأخلاق ويرفض الظلم والقهر بينما الدولة وأجهزتها مسئولة عن تحقيق هذه المصالح ومنع الظلم.[11] إذ أن وجه الخطر الحقيقي في العلاقة بين الدين والدولة، ادعاء إحتكار الدولة للدين ومحاولتها إضفاء الصفة الدينية لكل أفعالها وإن كانت مخالفة للدين والمعروف من القيم والأخلاق الإنسانية.

مثلت حركة الإصلاح الديني في أوروبا بدايات الربط بين المجتمع المدني والعلمانية. إذ ساهم تيار الإصلاح الديني في الإعلاء من شأن الإيمان والضمير الفرديين مقابل تأثير الكنيسة والتي كانت تمثل رسميا المؤسسة الدينية في إطار النموذج الديني المسيحي. وفي ذلك حرص أصحاب التيار الإصلاحي على حصر الدين في ما عرف بالدائرة الخاصة وطرده خارج الدائرة العامة للدولة.[12] أيد هذا التوجه كثير من العلماء ولكن في ذات الوقت عارضه آخرون منهم، الذين أيدوه رأوا بأن الدولة أو الحاكم

---

[11] فرانك آدولف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص 169

[12] فرانك آدولف: ص 23 ـ 24

يعلو على الضمائر والقوانين بل هو مصدر لهما؛ فسلطته هي التي تقرر الحق وليس الأخلاق أو الدين. وبذلك يرى أصحاب هذا الرأي بأن مصلحة الدولة تكمن في أن توجه القوانين وفقا لسلطة الحاكم وليس خضوعا للدين والأخلاق. ويرون أيضا بأن الدولة لا يجب أن تهتم بمعتقدات المواطنين وضمائرهم لأن ذلك أمر يخصهم وحدهم. في مقابل هؤلاء كان جون لوك مثلا يتساءل كيف يمكن لنظام الدولة أو النظام الإجتماعي أن يبنى دون الرجوع إلى الدين؟ وكان مجرد سؤاله مدخلا للتساؤل والتشكيك في السلطات المطلقة التي منحت للحاكم وبالتالي ساهم في فتح الباب أمام المواطنين والمجتمع المدني لممارسة قدر من التأثير على الحاكم وسلطاته أو الدولة وسلطاتها.[13] وهنا تتجلى العلاقة التي تؤكد على الإرتباط القوي بين المجتمع المدني والدين حتى في إطار الفكر الديني المسيحي والفكر الغربي العلماني. وربما تشير هذه العلاقة وتدل على عدم التطابق بين المجتمع المدني والدولة؛ وتؤكد على إستقلالية الأول عن الثاني. إذ معظم التعريفات المعتمدة في الغرب تأكد على استقلالية الهياكل المكوّنة للمجتمع المدني عن الدولة، بل تشير صراحة إلى أنّ هذه الهياكل تمثّل قوّة مقابلةً لسلطة الحكومة تسعى إلى إحلال نوع من " التوازن السلطوي " داخل الدولة، يمنع الحاكم أو مجموعة الحاكمين من الإنفراد المطلق بالحكم، ويضمن للمحكوم الفرصة للمشاركة في تشكيل مصيره. و الاستقلالية هذه، للمجتمع المدني، تمنحه شرعية أخلاقية تزيد من نفوذه الإجتماعي ــ السياسي والديني أمام سلطة الدولة.

ولعل الربط الحقيقي بين الدين الإسلامي والمجتمع المدني يمكن ملاحظته عند النظر إلى المفردات التي يستخدمها الإسلام في التعبير عن المنظومة الأخلاقية والإجتماعية التي يدعو لها ويسعى لبناء المجتمع والدولة على أساسها من مثل؛ مفردات (المؤمن/المؤمنون، الأمة، الجماعة، الحرية، المسئولية) والإستخدامات المختلفة لها في إطار النص القرآني والنبوي. فمثلا؛ مفهوم الأمة في القرآن جاء في الغالب دالا إلى الجماعة من المؤمنين بدين معين أو الجماعة من الناس مطلقا التي تتفق في المقصد. ويمثل أصحاب الرأي الأول (العقدي) د. لؤي صافي في كتابه (العقيدة والسياسة)، حيث يعرف (الأمة) بأنها:"تجمع عقدي قيمي ناجم عن تفاعل أفراد من البشر مع مبادئ وقيم عامة تتجاوز الخصوصيات الطبيعية التي تمايز بين الناس من لون أو عرق أو لغة أو إقليم."14 والرأي الثاني (الإنساني) يمثله د. إسماعيل الفاروقي؛ إذ يرى (الأمة) مجموعة منتظمة من البشر، ثمة توافق في فكرهم وقرارهم وموقفهم وشخصيتهم، وهى لا تعبأ باللون أو الهوية العرقية. بل الأمة لديه نظام كوني يشمل حتى غير المؤمنين من الناس، وذلك خلافا لكثير من الآراء التي تحاول أن تضيّق مفهوم الأمة وتقصره فقط على رابطة الدين والعقيدة. وأيضا يوافق الفاروقي سعيد شبار في كتابه "الإجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر"، حيث يرى سعة مفهوم الأمة وقدرته الاستيعابية سواء بالاعتبار الملي العقائدي والديني، أو بالاعتبار الجماعي الذي تقتضيه ضرورة المعاش والتنظيم، أو بالاعتبار الإنساني عامة. أما

---

[13] فرانك آدولف: ص 26 ـ 27.

14 لؤي صافي: "العقيدة والسياسة"، (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 96 – 99.

طه عبد الرحمن فقد ذهب أكثر من سابقيه في الاتجاه التوسعي لمفهوم "الأمة" من جانب وللمقارنة بينه ومفهوم "الجماعة" من الجانب الآخر؛ فنجده يقول: أن "الجماعة" تجعل المواطن ينغلق في خصوصيته، حتى لا يعنيه سواها، مهددا وطنه بالإنقسام ومواطنيه بالتشرذم؛ في حين أن الأمة لا تحفظ الوطن وتجمع شمل المواطنين فحسب، بل إنها تبلغ في توسيع مفهوم "المواطنة" ما لا تبلغه أكثر المواثيق والعقود إعتبارا لكرامة الإنسان، حتى يكاد يتطابق فيها مفهوم "المواطن" ومفهوم "الإنسان"؛ ولو أن "العولمة" كانت أفعالها تصدق أقوالها، لكانت المواطنة على شرط الأمة هي أنسب مواطنة لها، إذ لا أحد يضاهي المنتسب الى الأمة إستعدادا لأن يواطن غيره، أيا كان منشأه ومذهبه – أي أن يعايشه على شرط المساواة في الحقوق والمشاركة الحرة في المسؤوليات – حتى إنه يستحق أن يسمى "المواطن العالمي")15.

أما مفردة (الحرية) فيمكن أن تقرأ مع مبدأ الإختيار الحر للإنسان. فالإنسان له مطلق الحرية في الإيمان بالله الخالق أو الكفر به. ثم يأتي تبعا التكليف الإلهي للإنسان المؤمن بضرورة الخضوع التام لأوامر الخالق ونواهيه. ولعل هذه الحرية التي منحها الخالق للإنسان هي التي ميزته ورفعته فوق بقية المخلوقات بما فيها الملائكة؛ لقوله تعالى: [وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَـؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ 31 قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ 32 قَالَ يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ 33 وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلاَئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ فَسَجَدُواْ إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ] (البقرة: 31– 34). وهو أيضا مما يؤكد العلاقة الوثيقة ما بين الحرية والأخلاق؛ إذ ترتفع أخلاقيا قيمة الفعل بإتساع مساحة الحرية المتوافرة له. عليه كلما كانت أوامر الخالق تتساوى أمام المخلوق إمكانية تنفيذها من عدمه إرتفعت أخلاقيا قيمة الإلتزام بها. ويعرف من ذلك، أن قدرة الإنسان على إلتزام الفعل الأخلاقي يضفي معنى لـ (الموقف الإنساني) ومغزى للخير والشر، ويؤكد بالضرورة على خضوعه للخالق إلتزاما وليس إكراها. إذا (المسئولية) شرط لازم للالتزام والإلزام الأخلاقي. بالرغم من ذلك فإن الفعل الأخلاقي لا يتصور وجوده وتحققه خارج إطار جماعة أو مجتمع ما، وهو ما ينسجم وطبيعة الخطة الإلهية (الوحي) التي تُعنى بالجماعة البشرية لا الفرد بإعتبارها الوحدة التي تكوّن الواقع (النساء:1)، (الحجرات – 13). فالدين بهذا المعنى، نشاط جماعي (جماعة)، يقتضى وجود تنظيم وقيادة. وأسلوب تنظيم الجماعات الدينية المختلفة مختلف، بل نجد اختلافهم نفسه ضروري لحياة الجماعة. والمجتمعات البشرية يغلب عليها التنوع والتعدد بفعل الحراك الإجتماعي الكبير الذي ينتج لأسباب ودوافع عديدة بعضها إقتصادية، وبعضها سياسية، وأحيانا أمنية .. الخ. ويرى كثير من علماء الإجتماع والسياسة أن الدين وإن إختلفت خلفيات (المؤمنين) به يلعب دورا مهما في المساعدة على تقوية التماسك الإجتماعي

15 الفاروقي: "أطلس الحضارة الإسلامية"، ص 145 – 147. وأنظر سعيد شبار في كتابه "الإجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر"، بيروت، 2007م، ص 309. أنظر كذلك طه عبد الرحمن: (روح الحداثة: المدخل الى تأسيس الحداثة الإسلامية)، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2006)، ص 229.

من خلال المشتركات الدينية، الثقافية والرمزية.[16] أما المجتمع المدني في المقابل ولطبيعته الإجتماعية يتأثر بتاريخ ونوعية الحكومات والسياق الذي يوجد ويعمل فيه. فهذه العلاقة من التأثير والتأثر بين الدين والمجتمع المدني تختلف في تجلياتها الواقعية بحسب الدين والمجتمع المعني. ولكن بالرغم من ذلك يمكن أن توصف بأنها علاقة تبادلية ووثيقة بين الطرفين يستمد فيها كل طرف من الآخر مبررات وجوده والدور الذي يقوم به في إطار السياق الإجتماعي ــ السياسي لأي مجتمع بشري.

الدين أيا كان توحيديا أو وثنيا يستجيب لأسئلة جوهرية وجودية في حياة الإنسان لابد من التصدي لها ومحاولة الإجابة عنها. كل إنسان بالفطرة لديه في داخله شعور أن حياته ستستمر لبعض الوقت ثم يموت. عليه يظل الإنسان في حالة بحث دائم للإجابة على أسئلة الحياة، الممات، المحدودية والنقص الذي يلازمه في مقدراته وتلبية إحتياجاته، مسئوليته تجاه نفسه وتجاه الآخر .. الخ. والدين بهذا المعنى لا يتوقع أن يختزل في مساحة أو دائرة محدودة بأي مبرر. ويؤكد هذا القول برهان غليون حينما أشار إلى أن الفكرة الدينية لا تقبل أن تقلص أو تختزل في دولة وسلطة.[17] وعند مقارنة أو مقاربة هذه الفكرة مع فكرة الدولة القائمة أصلا على رعاية مصالح الجماعة التي تسكن أرضها مستخدمة السلطة كأداة لفرض إرادتها نجد مفارقة كبيرة في المعنى بين الإثنين يحتاج إلى جهد فكري مستنير للتوفيق بينهما. ولعل الجدل الذي ظل يدور بين دعاة العلمانية والمعارضين لها من الإسلاميين يفرض علينا إعادة النظر في العلاقة بين الدين والدولة في ضوء مفهوم للسياسة أكثر إتساعا وإستيعابا للتجربة الإنسانية في الحكم، وللواقع الإجتماعي ــ السياسي وما يطرحه من تحديات ذات صلة بهذه العلاقة.

ويعرَف العالم البريطاني ديفيد ايستون السياسة بقوله: (هي التوزيع السلطوي للقيم؛ أو بمعنى آخر التوفيق بين المصالح المختلفة عن طريق الإلزام).18 إذاً دلالات المفهوم للسياسة تشير إلى معاني (الحكم، السلطة، القوة، النفوذ، التوزيع السلطوي أو الإلزامي) وهي تؤكد ضرورة وجود دولة ذات سلطة منظمة تضم مؤسسات ذات أدوار مختلفة تقوم بالتأثير فى المجتمع باستخدامها لأدوات إكراه وقهر في التوزيع الإلزامي للقيم. إذاً الدولة ذات السلطة تمتلك القدرة على فرض إرادتها في التوزيع والإلزام والحكم، الأمر الذي يجعلها تحرص على إحتكار أدوات الإكراه والقهر دون غيرها في إطار النظام الإجتماعي ـ السياسي. وتحكم علاقتها بالمجتمع المدني أيضا من منطلق تميزها عنه بإحتكار هذه الأدوات بجانب المشروعية التي تتمتع بها في سن القوانين لتنظيم العلاقات المختلفة وحفظ الحقوق للأطراف الموجودة داخل حدودها. عليه يجب أن نقر ونعترف بأن هناك أسئلة كثيرة وهامة يجب أن تُسأل إذا أردنا أن نتوصل إلى مقاربة موضوعية للعلاقة بين الدين والمجتمع المدني ــ على أقل تقدير في

---

16 Fukuyama F.: (2001). Social capital, civil society and development. Third World Quarterly, 22, 7-20.

17 برهان غليون: "نقد السياسة: الدولة والدين"، (المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004) ط 3، ص 132

18 نقلا عن عبد المعطى محمد عساف: "مقدمة إلى علم السياسة"، (عمان: دار مجدلاوي، 1987)، ص 40.

إطار النموذج الإسلامي ــ فمثلا؛ هل الدولة يمكن أن تؤتمن على إقامة الدين وهي تملك كل هذه الأدوات السلطوية ؟؟ وما هو الضامن لعدم ميلها إلى إنتهاك حقوق مواطنيها ؟؟؟ ومن المسئول عن الإنتهاكات التي يمكن أن تحدث من قبل الدولة وسلطتها؟؟ وكيف تتم محاسبتها؟؟؟ من المسئول عن تفسير الدين؟؟ وما هي حدود صلاحيته في التفسير؟؟ وما مدى إلزامية تفسيره؟؟

توضيحا لأهمية وخطورة الأثر الذي تتركه بعض الأسئلة المذكورة يمكن ضرب بعض الأمثلة الواقعية التي تمثل تجارب دول حاولت تطبق تعاليم وقيم الدين في مجتمعها. فمثلا الدولة السعودية ظلت تعتمد على هيئة (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) كإحدى أجهزتها الرسمية في تطبيق تعاليم وقيم الدين في المجتمع، وعرف أعضاؤها بالمطوعين وهم يعملون على تسيير دوريات لإغلاق المحلات خلال الصلاة، منع تنظيم الحفلات الموسيقية العامة، رصد الخلوات غير الشرعية بين الرجال والنساء، مراقبة المرأة ومنعها من قيادة السيارة أو إلزامها بإحترام إرتداء العباءة السوداء وتغطية الرأس، وحتى الوجه أحيانا. بل أحيانا يعمد بعض عناصرها إلى الكشف على هواتف الشباب بحثا عن رسائل أو صور يعتبرونها مخالفة للشريعة. هذه المهام للهيئة يراها سعوديون نوعا من التسلط والسطوة على حياتهم الإجتماعية، بينما هي في نظر الدولة جزء من وظيفتها وصلاحياتها في إقامة الدين وتطبيق الشريعة.[19] بالنظر إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها الهيئة نجد أنها في جملتها تحتاج إلى إلتزام أخلاقي من جانب المؤمن أكثر من كونها سلوكيات يمكن ضبطها وفرضها بالإكراه. وهذا النوع من الأخلاقيات والسلوكيات والتي تعمل الدولة على فرضها بالسلطة قد تؤدي إلى تنفير الناس منها بل والتأثير حتى في نظرتهم لمعتقدهم الديني بإعتباره يعتمد السلطة والإكراه وليس الحرية التي أكدها الخالق بنصوص صريحة في كتابه بقوله: (فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

في حالة السودان، الدولة تبنت في مرحلتين الإلتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية؛ الأولى في 1983م بإعلان حكومة النميري (مايو)، والثانية في ظل حكومة الإنقاذ الوطني في 1990م. عرفت المرحلة الأولى بحملات منع وتدمير الخمور ومحاكم العدالة الناجزة التي كانت مسرحا لتنفيذ أحكام الجلد والرجم والقطع للأيدي الأمر الذي إستنكره الكثير من العلماء والقادة السياسيين وكثير من عامة الناس بحجة أن الشريعة لها مطلوبات أولية لابد من توفرها وبيئة تحتاج تهيئة قبل تنفيذ أحكام الشريعة. ثم تصاعدت الدعوات بعد إنتهاء حكم النميري من بعض الأحزاب والقوى السياسية والإجتماعية مطالبة بإلغاء الشريعة. في مرحلة الإنقاذ نجد مثلا؛ بعض مواد القانون الجنائي لعام 1991م، وقانون النظام العام لولاية الخرطوم لعام 1996م يتعاملان مع قضايا شبيهة بقضايا هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السعودية. وأثارت هذه القوانين الكثير من الجدل والنقاش والخلافات حول مدى مشروعيتها الإسلامية، والغموض الذي يصاحب بعض موادها مما يجعلها أداة بيد السلطة يستغلها أصحاب النفوس الضعيفة أو الأجندات السياسية لخدمة أهدافهم. فكانت عبارات مثل؛ الأفعال الفاحشة، الإخلال بالحياء،

[19] http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=165587

الزي الفاضح، السلوك الفاضح، ترجيح الظروف المؤدية للدعارة .. الخ فضفاضة بحيث يمكن إستغلالها في الوجه الذي يريده صاحب السلطة.[20] إذاً الدولة وسلطتها محل شك وإتهام في نظر القوى السياسية والإجتماعية والمواطن طالما أنها تحتكر سلطة التشريع وكل أدوات الإكراه. فكيف إذاً إجتمعت للدولة بجانب التشريع وأدوات الإكراه السلطة الدينية !! في هذه الحالة يصبح المساس بالدولة وسياساتها، تشريعاتها، قراراتها وأحكامها مساسٌ بالدين.

الفكرة التي ندفع بها في هذا المجال هي مجرد مساهمة أولية نأمل أن تتطور لاحقا لتكون أساساً لمقاربة موضوعية وفعالة للعلاقة بين الدين والمجتمع المدني. ندعي فيها أن محاولة التأسيس النظري لأي علاقة بين الدين والمجتمع المدني لابد من أن تبنى أولا على نتائج النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. فالذي يبحث في نظريات المجتمع المدني التي حظيت بقبول وتداول واسع يجد جلها يبدأ من طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. لذا المنطلق النظري التأسيسي للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يبدأ من فكرة التمييز التام بين الإثنين؛ بحيث نبين أوجه الإختلاف بينهما بما يعزز إستقلالية كل منهما عن الآخر وتميزه وظيفيا. فالدولة بأجهزتها ومؤسساتها تمثل كيانا سلطويا بينما المجتمع المدني بكل مؤسساته ومنظماته التي تنضوي تحته تمثل كيانا أخلاقيا. الدولة هي الإطار الإجتماعي الأعظم الذي يحتوي في داخله ثلاث كيانات متمايزة من حيث التكوين والوظائف ولكنها متكاملة من حيث الأدوار؛ الحكومة، السوق والمجتمع المدني. أما الدين ينطبق عليه الوصف بأنه يمثل مرجعية توجيهية (أخلاق وتعاليم)؛ إذ يعتبر صلة بين الخالق والمخلوق/ الإنسان والإله، وهذه الصلة لها أثر أخلاقي وسلوكي يمتد من الفرد إلى الآخر سواء في إطار الدين نفسه أو خارجه. وللدين أيضا أثر على أخلاق وسلوك الجماعة المؤمنة سواء في إطار العلاقات داخلها أو مع الجماعات الأخرى المختلفة عنها. في حالة مقارنة المجتمع المدني بالدولة وأجهزتها يمكن أن يقال إنه يتميز بثلاث صفات أساسية تجعله الأكثر قدرة على خدمة قضية إقامة الدين وتنزيل تعاليمه وقيمه إلى واقع حياة المؤمنين به؛ **وهذه الصفات هي:**

أولا : يعمل في إطار القانون الذي تضعه الدولة أو تلتزم به.

ثانيا : يمثل وسيطا بين الفرد والحكومة، ورقيبا على الحكومة والسوق معا.

ثالثا : التعددية؛ حالة ومبدأ لا يوجد مجتمع مدني ينكرها أو يخلوا منها.

وبناء على ما ذكر آنفا والمقام مقام تعرف على دور المجتمع المدني في إقامة الدين نحتاج إلى النظر في العلاقات المشتركة بينهما التي تؤسس لتكامل أدوارهم في التأثير على حياة الفرد والجماعة. المجتمع المدني نظريا جماعة من المواطنين تشكل منظمات للمدافعة عن مصالحها وقيمها المشتركة. والدين يمثل أهم القيم التي يمكن أن يتجمع حولها جماعة المؤمنين والمواطنين. والدين في الأصل ينظم العلاقة بين الإنسان وخالقه، وبين الفرد المؤمن به والآخر، وبالتالي ينظم الجماعة المؤمنة به ويوجه

---

[20] محمود عثمان رزق: مقال بعنوان (وقفة مع مواد النظام العام في القانون الجنائي السوداني "2 – 3")، نشر في الصحيفة الإلكترونية سودانايل بتاريخ الأول من ديسمبر 2013م

حياتها. وأعتقد جازما أن الدين كان وسيظل أحد الشروط المحركة للفعل المدني (العمل الدعوي والخيري والإغاثي).

إذاً المجتمع المدني والدين يؤثر أحدهما على الآخر ويتكاملان في التأثير على بعضهما البعض. فلا يوجد نظام إجتماعي يمكن أن يؤسس على الإجراءات الجبرية و القهرية. فالقهر يفسد حياة الجماعة ويفرغها من المحتوى الأخلاقي. ولما كان الدين والدخول فيه والإيمان به يقوم على الإرادة الحرة للإنسان، يكون الإلتزام بتعاليمه وشعائره أيضا يأتي إراديا وطوعا إلا ما ارتبط فيه بحقوق الآخرين.[21] ويظل السؤال الأهم ما الذي يدفع الناس إلى العيش في جماعة وإلى العمل الجماعي؟ إذ في الإجابة على السؤال بالضرورة الإشارة إلى الوحدات الإجتماعية المختلفة مثل؛ الأسرة، الدولة، السوق والمجتمع المدني، والبحث عن الروابط والأدوار التي تقوم بها كل وحدة. وأيضا النظر في مدى التكامل الذي يوجد بين هذه الوحدات والأثر الذي تحدثه كل وحدة على بقية الوحدات. في الغرب نجد الدين يلعب دورا في إطار المجتمع المدني أكبر مما يظنه البعض؛ على سبيل المثال في دراسة إمبيريقية نفذت في الولايات المتحدة الأمريكية وجد أن التدين أحد الأسباب الحاسمة والمستقلة ذات التأثير في السلوك التبرعي، حيث وجد الذين يذهبون إلى الكنيسة بإنتظام يتبرعون بجزء من دخلهم يزيد ثلاث مرات ممن هم أقل من حيث الإرتباط الديني.22 وهذه الحقيقة تؤكد أهمية الدين في توجيه المؤمنين به وتأثيره على سلوكياتهم بجانب الأثر الذي يترتب عليها في المجتمع سواء في الفضاء الإجتماعي أو السياسي أو الإقتصادي (أنظر الشكل "د"). يظل فضاء المجتمع المدني الأكثر شعورا بالحرية والإستقلالية للفرد مقارنة بأي فضاء آخر سياسي (حكومة) أو إقتصادي (السوق). وفي علاقة الدين بالدولة يبرز التحدي الأكبر في مدى إلتزام الدولة وأجهزتها السلطوية بتعاليم وتوجيهات الدين وأخلاقه. إذ كلما تطابق سلوك السلطة السياسية مع القيم الدينية والأخلاقية السائدة في المجتمع، أدى ذلك إلى تعزيز شرعية السلطة وقدرتها على فرض القانون والنظام في المجتمع. في المقابل، مخالفة السلطة للقيم الدينية والأخلاقية يجردها من شرعيتها ويضعف من قدرتها على فرض القانون والنظام. وفي هذه الحالة يبدو أن المجتمع المدني ككيان أخلاقي وبما لديه من قبول وتأثير على المواطن يتمتع بنفوذ وشرعية أكبر إذا إلتزم دوره وحافظ على إستقلاليته في مقابل الدولة وأجهزتها. في المقابل الدولة مطلوب منها أن تهيئ الظروف الأفضل والشروط المناسبة لتشجيع المجتمع المدني على القيام بدوره في نشر وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية وسط المجتمع وأفراده.

---

[21] آدريان راينرت: "المجتمع المدني والإشكاليات الإجتماعية"، ورقة منشورة في كتاب (المجتمع المدني والعدالة)، الصادر عن مكتبة الأسرة 2010م، ص 70

[22] آدولف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص 176

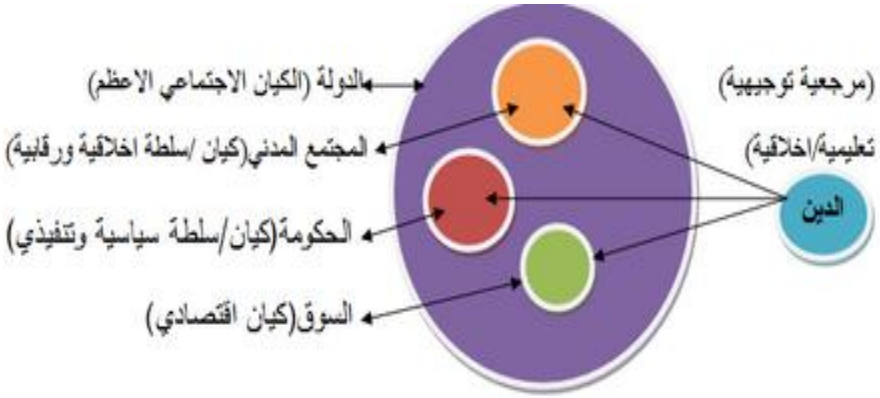

شكل (د) يوضح (العلاقة بين الدين ،الدولة ،المجتمع المدني،الحكومة ،السوق)

دور المجتمع المدني في إقامة الدين:

بناءا على النتيجة التي توصلنا لها في أن المجتمع المدني كيان أخلاقي ابتداءاً بحكم طبيعته، فلسفته وطريقة تكوينه (طوعاً). نتوقع له التصدي لتحقيق مصالح المجتمع الذي ينشأ ويعمل فيه وربما يمتد تأثيره لخارج هذا المجتمع. المجتمع المدني تحركه قيم وقضايا تعتبر من صميم القيم والقضايا الإنسانية التي ترتبط في جوهرها بمطلق الإنسان. وهذه الإنسانية في طبيعة المجتمع المدني تستمد شرعيتها من كل الأديان؛ السماوية التوحيدية والوثنية دون تحفظ. فالمقاربة بين الدين والمجتمع المدني تتجلى أكثر في ثلاث أبعاد؛ إذ من حيث (الإنتماء) يتفق الإثنان على أن الدخول فيهما يتم إراديا أي طوعا وإختيارا. ومن حيث (الهدف)؛ الدين يهدف لتحقيق مصالح الإنسان مطلقا في الحياة الدنيا والآخرة كما تقول بذلك على الأقل الإديان السماوية، بينما يسعى المجتمع المدني لتحقيق الخير العام للمجتمع وأفراده دون تمييز بسبب اللغة، العرق، النوع، الهوية أو الدين. أما من حيث (مصدر الأخلاق)؛ فالدين نفسه مصدرا للأخلاق ومعيارا لها بينما تعتبر الأخلاق للمجتمع المدني قيمة ودافع للعمل الإنساني. وبالرغم من الوحدة الإنسانية التي يتسم بها المجتمع المدني إلا أن المجتمعات المدنية في الغرب والشرق ليست متطابقة تماما فبعضها لها مقومات وخصوصيات مغايرة للآخرين. وبالتالي قد نجد بعض الفروقات في الأدوار للمجتمع المدني ربما تأُثراً بظروف تاريخية وثقافية أو إستجابة لظرف محدد إستثناءاً دون أن يقدح ذلك في القاعدة العامة الراسخة. ولكن المجتمع المدني المستنير بالضرورة أن يكون معياره في العمل والحكم على الظواهر الإجتماعية منطلقاً من المعروف والمتفق عليه من القيم والأخلاق الإنسانية في حالة تعددية المجتمع حتى لا يكون أداة تستغل بواسطة البعض لخدمة أجندات سياسية أو دينية ضيقة لا تعبر عن مصالح وقيم المجتمع الكلية.

ما المقصود بإقامة الدين؟

يقصد به إستسلام وخضوع المخلوق (المؤمن) وطاعته لكل تعاليم الخالق (الإله)، ويشمل ذلك كل العبادات، المعاملات، الشعائر، والأخلاق. ويعتبر الإلتزام الأخلاقي والسلوكي والمقاصدي بتعاليم الخالق مقصدا أساسيا من مقاصد إقامة الدين. وفي إطار الإسلام يعني ويشمل المفهوم كل ما أرتضاه الله للناس شرعة ومنهاجا.[23] إنطلاقا من هذا الفهم والتعريف لمفهوم إقامة الدين يمكن الإشارة إلى دور المجتمع المدني في إقامة الدين على سبيل المثال لا الحصر في النقاط التالية:

أولا : نشر الدين (الدعوة) وزيادة عدد المؤمنين به.

ثانيا : التوعية بالدين وتعاليمه، عباداته وشعائره، معاملاته وأخلاقه الخ.

ثالثا : حماية الدين وتعاليمه وقيمه من التشويه والتزوير والتزييف.

رابعا : المناصرة والمدافعة عن أصحاب الحقوق العادلة (المؤمنين وغير المؤمنين) سواء في داخل الدولة أو خارجها .

خامسا: المطالبة بالإصلاح والعمل على تحقيقه سلماً.

يلاحظ تصاعد في ظاهرة إنشاء جمعيات ومنظمات المجتمع المدني ذات التوجه الديني (الإسلامي) في الكثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية حيث أصبحت هذه المنظمات تقوم بأنشطة إجتماعية وسياسية تصب في خانة تعزيز جهود نشر الدعوة والأسلمة. أما في بعض الدول الإسلامية فنجد تمددا ملحوظا في السنوات العشرة الماضية للتيار الإسلامي الحركي ليسيطر على النقابات المهنية للمعلمين والأطباء والمهندسين والمحامين .. الخ. فهذا التمدد للدين بإسم المجتمع المدني يشير إلى الدور الكبير والخطير الذي يمكن أن يلعبه الأخير في إقامة الدين. البعد الأخلاقي للمجتمع المدني يؤكد على سهولة تبنيه لقضايا ومواقف مختلفة إجتماعيا وسياسيا تمثل في جوهرها إلتزاما دينيا وأخلاقيا. فأصبحت قضايا مثل الديمقراطية، الإشتراكية، العدالة، المساواة .. الخ مثار لنقاش معمق أحيانا وسطحياً أحايين أخرى بين الأحزاب والحركات والمجموعات المحسوبة على التيارات المختلفة الدينية وغير الدينية. بالتالي صارت الساحة العامة في المجتمعات الإسلامية محلا للصراع الفكري والديني، نجد المجتمع المدني في قلب هذا الصراع وأداته الأكثر خطورة مقارنة بأدوات الدولة السلطوية والتي إن إستطاعت حسم الصراع فذلك فقط مؤقتا.

أدبيات الإسلام ومصادره الأساسية تراهن على أن هناك أمة من المؤمنين أو جماعة تعمل على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يكن هناك تحديد لطبيعة هذه الأمة أو الجماعة وإن كان يفهم منها التأكيد على مسئولية المجتمع في إقامة الدين.[24] ولعل في مفردات (المعروف) و(المنكر) تأكيد على أن

أنظر ورقة بروفسير/ مُحَّد الحسن بريمة بعنوان: (مفهوم إقامة الدين في القرآن الكريم)، مقدمة لمؤتمر الشريعة والإجتهاد الثاني الذي ينظمه معهد إسلام المعرفة بالخرطوم في الفترة من 18 ـ 20 مايو 2016م.

[24] الآية: "كنتم خير أمّة أُخرجت للنّاس تأمرون بالمعروف و تنهون عن المنكر و تؤمنون بالله"

الجماعة المقصودة بالقيام بهذا الدور يجب أن تلتزم بما هو متفق عليه في إطار المجتمع وألا تعمل على التشريع وكأنها صاحبة المرجعية والسلطة في ذلك. وهذا الخطاب يتطابق تماما مع الدور الذي يجب أن يقوم به المجتمع المدني (أنظر الشكل "ه"). والدولة رغم السلطة التي تتمتع بها مطالبة أيضا بألا تخرج عن هذا الفهم في ممارستها لسلطتها، فالضرر الذي يمكن أن ينتج عن ممارستها الخاطئة للسلطة أكبر. ولما كان يمثل المجتمع المدني صاحب السلطة الأخلاقية والرقيب على الدولة وسلطتها فيتوقع منه أن يحفظ التوازن بين الدين ومقاصده، سلطة الدولة ومصالح المجتمع وأفراده. وفي سبيل قيامه بدوره، على المجتمع المدني أن يتبنى كل الوسائل المتاحة التي تمكنه من التأثير على الأطراف ذات الصلة بالقضية محل النظر.

شكل(ه) يوضح (الدور الاخلاقي للمجتمع المدني واثره علي الحكومة ،السوق والمجتمع):

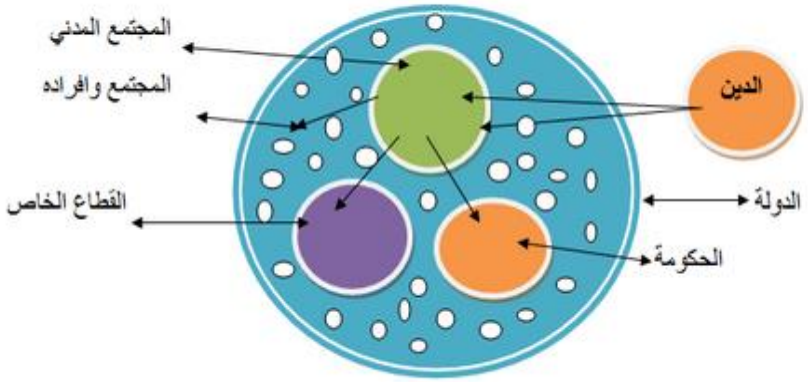

تحديات تواجه المجتمع المدني في إقامة الدين:

المجتمع المدني له دور عظيم في تحقيق الدين ومقاصده، ولكنه يواجه أيضا بالكثير من التحديات التي تعترض طريقه فتمنعه أو تضعف قيامه بهذا الدور. ونشير إجمالا لبعض التحديات التي نرى أن لها تأثيراً كبيراً على دوره في إقامة الدين وهي كالتالي:

أولا : التشريعات الدستورية والقانونية (العلاقة بين الدين والدولة مثلا).

ثانيا : مدى استقلالية المجتمع المدني.

ثالثا : الإرث الثقافي والتاريخي للمجتمع.

رابعا : طبيعة النظام السياسي القائم.

خامسا: العامل الخارجي.

خاتمة:

مثلت الورقة محاولة أولية للنظر في العلاقة بين الدين والمجتمع المدني وهي تفترض إبتداء وجود تشابه وتطابق بين مقاصد الأول وفلسفة ومنطلقات الثاني. فالدين صلة بين الإنسان والخالق، هدف هذه الصلة تحقيق خير الإنسان في الحياة الدنيا والآخرة معا (في حالة الأديان التوحيدية السماوية). أما المجتمع المدني فهو يمثل تجليا لأرقى ما وصل له المجتمع البشري فكريا وإنسانيا. والعلاقة بينهما تؤكد على خضوع وإهتداء المجتمع المدني بالدين الذي يقدم سيناريوهات للحياة الطيبة والأفضل للفرد والجماعة دون إكراه مما يعلي من قيمة الحرية للفرد وبالتالي قيمة الإلتزام الأخلاقي والتعايش الإنساني بين الناس في إطار المجتمع الواحد. والنتيجة الأهم هي التأكيد على الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في إقامة الدين رغم التحديات التي تواجهه في ذلك. وبالنظر إلى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني والدين نجد أن للدولة دورها في تنظيم المجتمع والعلاقات بين أفراده وحمايته إعتمادا على السلطة وأدواتها المختلفة. أما المجتمع المدني فله دور مكمل لسلطة الدولة ممثلا في نشر الوعي المعرفي، الديني والأخلاقي الداعم لتماسك المجتمع والإرتقاء بأفراده من جانب، ودور آخر، رقيباً عليها في الحماية والمناصرة للحقوق العادلة للمؤمنين وغير المؤمنين داخل المجتمع وخارجه.

المصادر والمراجع:

اولا: المصادر:

القران الكريم

السنة النبوية

ثانيا: المراجع:

1. الفاروقي: "أطلس الحضارة الإسلامية"، ص 145 - 147. وأنظر سعيد شبار في كتابه "الإجتهاد والتجديد في الفكر الإسلامي المعاصر"، بيروت، 2007م، ص 309. أنظر كذلك طه عبد الرحمن: (روح الحداثة: المدخل الى تأسيس الحداثة الإسلامية)، (المغرب: المركز الثقافي العربي، ط1، 2006)، ص 229.
2. آدريان راينرت: "المجتمع المدني والإشكاليات الإجتماعية"، ورقة منشورة في كتاب (المجتمع المدني والعدالة)، الصادر عن مكتبة الأسرة 2010م، ص 70
3. آدولف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص 176.
4. برهان غليون: "نقد السياسة: الدولة والدين"، (المغرب: المركز الثقافى العربي، 2004) ط 3، ص 132
5. حسن محسن رمضان: "الفرق بين التمدن والتحضر"، مقالة في الحوار المتمدن، العدد (3546)، نوفمبر 2011.
6. عبد المجيد الشرفى: "الإسلام والحداثة"، ط2،(تونس: الدار التونسية للنشر، 1991)، ص 208 - 209.
7. عبد المعطى محمد عساف: "مقدمة إلى علم السياسة"، (عمان: دار مجدلاوي، 1987)، ص 40.
8. عمر الخير إبراهيم: "الإسلام والدولة القطرية: تقييم لتجربة المشروع الإسلامي السوداني"، (الخرطوم: مطبعة الخيول، 2009)، ص39 – 40
9. فرانك آدولف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2009م)، ص 169
10. فرآنك آدلوف: (المجتمع المدني: النظرية والتطبيق السياسي)، ترجمة د. عبد السلام حيدر، (القاهرة: مكتبة الأسرة، 2009)، ص 157.
11. لؤي صافي: "العقيدة والسياسة"، (فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 96 - 99.
12. محمود عثمان رزق: مقال بعنوان (وقفة مع مواد النظام العام في القانون الجنائي السوداني "2 – 3")، نشر في الصحيفة الإلكترونية سودانايل بتاريخ الأول من ديسمبر 2013م
13. محمد الحسن بريمة بعنوان: (مفهوم إقامة الدين في القرآن الكريم)، مقدمة لمؤتمر الشريعة والإجتهاد الثاني الذي ينظمه معهد إسلام المعرفة بالخرطوم في الفترة من 18 ــ 20 مايو 2016م.

ثالثا: المراجع الانجليزية:

1- Durkheim, E. (1915). The Elementary Forms of the Religious Life. London: George Allen & Unwin.

2- Fukuyama F.: (2001). Social capital, civil society and development. Third World Quarterly, 22, 7-20.

3- Hueston A. Finlay. "'Feeling of absolute dependence' or 'absolute feeling of dependence'? A question revisited". *Religious Studies* 41.1 (2005), pp.81-94.

رابعا: الانترنت:

http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar
http://www.baheth.info/all
https://en.wikipedia.org/wiki/Religion
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=165587